مساهمة في الندوة الصحفية للمرصد الاوروبي المغربي للهجرة

نظم المرصد الاوروبي المغربي للهجرة ندوة صحفية صباح يوم الجمعة 25 يونيو 2021 إبتداء من الساعة العاشرة بالمقر المركزي للنقابة الوطنية للصحافة لمغربية بالرباط تحت عنوان: **"مغاربة العالم بين التوجيهات الملكية وتقرير النموذج التنموي الجديد"** ، وذلك بشراكة مع بعض أطر وكفاءات مغاربة العالم وبتعاون مع مجموعة من الفعاليات المدنية والسياسية داخل المغرب وخارجه .. يأتي في ظل ثلاث سياقات أساسية مترابطة منها:

السياق الأول :

تأتي هذه الندوة الصحفية اليوم في ظل جو سياسي انتخابي و بعد مخرجات عملية اعداد القوانين الانتخابية الخاصة بانتخابات 2021 والتي جاءت خارج المتوقع والمخيبة للآمال وطموحات الفاعليين في حقل مغاربة العالم على اعتبار الفاصل الزمني الكبير بين الخطاب الملكي السامي ل6 نونبر 2005 وما تضمنه من قرارات كبرى تخص المغاربة المقيمين بالخارج ، والفصول الدستورية لدستور 2011 وانتخابات 2021 والذي سقطت معه التبريرات والحديث عن جملة المعوقات منها عدم كفاية الوقت لتجاوز العوائق التقنية التي تستنسخ في كل مناسبة انتخابية ..

لقد جاءت هذه القوانين لتكرس إقصاء مغاربة العالم من دورهم في صنع القرار العمومي المغربي وفي نفس الوقت حرمان المغرب من الاستفادة من خزان كبير من الطاقات المغربية المواطنة المقيمة بالخارج مما يطرح سؤال المواطنة ، والحكامة في صنع هذه القوانين بوصفها اجراءات سياسة حكومية مغربية اتجاه المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، نحن اليوم وبعد نهاية مسلسل اقرار هذه القوانين التي ستنظم الاستحقاقات الانتخابية القادمة في صالة محاكمة معنوية لمنظومة انتاج النص القانوني الانتخابي، وبالتبع منظومة حماية الحقوق والحريات وفي القلب منها القضاء الدستوري وسؤال اين يقف القضاء الدستوري المغربي من قضية حقوق المواطنة الكاملة للمغاربة المقيمين بالخارج ،؟ وما مدى نجاعته في تفعيل الفصول الدستورية خاصة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية للمغاربة المقيمين بالخارج ؟

السياق الثاني :

سياق الفرحة والعارمة التي عبر عنها المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج بمختلف الوسائل والاسراع التلقائي لحجز تذاكر السفر وذلك بعد البلاغين الصادرين عن الديوان الملكي معبرا الملك محمد السادس نصره الله عن محبته لهم ومصدرا تعليماته السامية إلى كل المتدخلين من أجل تيسير دخولهم إلى وطنهم وتخفيض اسعار التذاكر مع تسهيل المساطر الادارية داخل المغرب وخارجه في اطار ترتيبات خاصة للمواكبة رهن اشاراتهم [1] بعد المخلفات القاسية التي فرضها انتشار وباء كورونا وما استلزم على الدول منها المغرب من اجراءات احترازية وحمائية حالت دون تمكنهم من زيارة بلدهم وأهلهم ومتابعة مصالحهم والاطمئنان على ممتلكاتهم .ورغم بعض المشاكل التي شابت عملية الحجز والناتجة عن ارتفاع حجم الطلب على السفر وضعف التواصل الرسمي الميسر للعملية ، فإنه لا يمكن لأحد أن يجادل في نجاعة التدخل الملكية وأهمية توقيته وما نتج عنه من تحويل غمة وغربة المغربة المقيمين بالخارج إلى فرح وغبطة وإشادة بالحكمة الملكية الملتقط لنبض واحساس المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج ..

السياق الثالث :

وندوتنا اليوم كذلك تأتي بعد شهر من اعلان الجنة المكلفة بإعداد مشروع النموذج التنموي لتقريرها العام في القسم الثالث منه تحت عنوان رافعات التغيير وضمن ما اعتباره اوراشا تحويلية لإطلاق النموذج التنموي الجديد[2] والذي تضمن ست اوراش 1- الرقمية ،2-الجهاز الاداري ، 3- تمويل النموذج التنموي ، 4- مغاربة العالم ،5- الشراكات الدولية

لقد تضمنت صفحتي التقرير 141 و142 مقاربة اللجنة لمكانة ودور مغاربة العالم في هّذا النموذج البديل كأحد رافعات التغيير المنشود

إن دعوة التقرير إلى تعزيز مشاركة المواطنين كركيزة أساسية للديمقراطية التمثيلية والتشاركية عبر تصحيح النظر في الاداء الديمقراطي بالبعد عن الاكتفاء بالمظاهر الشكلية وإعادة الحيوية إلى الهيئات الوسيطة لاسيما الاحزاب

[1] بلاغي الدوان الملكي ليوم 13 يونيو 2021

[2] المملكة المغربية :النموذج التنموي الجديد ،تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم والرفاه للجميع التقرير العام ابريل 2021 ص 135

السياسية منها التي اعتبرها التقرير عماد الديمقراطية التمثيلية وذلك تحقيقا لتوسيع المشاركة السياسية وتعزيزها بغية الرفع من نجاعة الفعل العمومي وتوفير ظروف التعبئة التامة والكاملة للمواطنين [3]

لقد أكد التقرير العام على المكانة الخاصة التي يحتلها مغاربة العالم والذين يشكلون قوة ورصيدا مهما في مسار التنمية بالمغرب وفي هذا السياق دعت اللجنة إلى أهمية تفعيل الاحكام الدستورية من أجل تمثيل أفضل للجالية المغربية وذلك عبر تعزيز مجلس الجالية المغربية بالخارج مع التركيز على تنفيذ سياسات متجددة وملائمة لاحتياجاتهم و انتظاراتهم كشريحة مهمة من الشعب المغربي والدفاع عن مصالحها لدى بلدان الاقامة [4]

وهنا يطرح سؤال أي تعزيز لمجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج ؟ الا يكفي جعله مؤسسة دستورية بمنطوق الفصل من الدستور الحالي ؟ الا يجيب أن نقيم دور المجلس من خلال المهمتين المرتبطة بولايته الأولى والتي حددت بصريح المادة 25 من ظهير احداثه والتي جاء فيها " **إلى أن يتم تنصيب المجلس، حسب تركيبته المقبلة، يمارس المجلس المقام وكافة الأجهزة التابعة له أو المحدثة بجانبه، الاختصاصات المسندة إليه بأحكام ظهيرنا الشريف هذا المحدث له.**

وعلاوة على ذلك، يتولى المجلس المقام على وجه الخصوص، تعميق الدراسات والاستشارات اللازمة، ليرفع إلى النظر السديد لجلالتنا اقتراحات وجيهة بشأن تصوره لتركيبته، والكيفيات الأكثر ملاءمة لاختيار أعضائه ويتعين على المجلس الحرص على ضمان أفضل و أنجع تمثيلية للمغاربة بالخارج." [5]

نعم هناك مجهودات كبيرة يقوم بها مجلس الجالية لكنه بعيد عن المهمة الاساس التي يجب أن يقوم بها هو تطوير ألية المجلس من خلال الاشتغال على إعداد تصور لتركيبته المستقبلية على أساس تمثيلي وديمقراطي ، وكذا إعداد تصور ثاني حول الكيفية التي يمكن بها مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج في الحياة السياسية المغربية [6] ، هذا التقييم يبقى حقيقة في ظل غياب تقارير منشورة صادرة عن مجلس الجالية المغربي بالخارج تفيد عكسه..

---

[3] المملكة المغربية :النموذج التنموي الجديد ،تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم والرفاه للجميع ن التقرير العام ابريل 2021 ص 67

[4] التقرير العام : المملكة المغربية :النموذج التنموي الجديد ،تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم والرفاه للجميع ن التقرير العام ابريل 2021 ص 141

[5] ظهير شريف رقم 1.07.208 صادر في 10 ذي الحجة 1428 (21 ديسمبر 2007) بإحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج.

[6] هناك امر غريب وهو امكانية الوصول والاطلاع الى تقارير جميع المؤسسات والمجالس الدستورية والمتوفرة من خلال مو اقعها الرسمية الا مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج ..

ما يمكن تسجيله على مضامين التقرير المتعلقة بمغاربة العالم حسب التسمية الواردة فيه كذلك هو تركيزه الكبير على جانب الاسهام التنموي لمغاربة العالم في بعده الاقتصادي والمالي مما يجعله يكرس منطق البقرة الحلوب لا بعد المواطنة في علاقة الدولة بمواطنها في الخارج ،والتقرير حتى عندما يتحدث عن خصوصية مغاربة العالم **كجسر** وحلقة وصل بين المغرب وباقي دول العالم فهو يربط ذلك ويعلنه عاريا "جسر بين السوق الوطنية والاسواق الدولية" وامكانية مغاربة العالم تعبئة رؤوس الاموال ، والتقرير وإن كان يتحدث عن دورهم في نشر الثقافة المغربية في الخارج فالملاحظ انه اقتصر على كلمات معدودة فقط ليعود للحديث عن موضوع التحويلات المالية لمغاربة العالم نحو المغرب ومساهمتها في توازن ميزان الأداءات المغربي والدعوة إلى تحفيز استثماراتهم في المغرب .

إن تقرير مشروع النموذج التنموي وهو يدعو الى ضرورة مواصلة المغرب لجهوده الرامية إلى تعزيز وتقوية الروابط الثقافية اللامادية مع مغاربة العالم باعتبارهم مكونا أساسي وهام من الشعب المغربي وذلك من خلال اجراءات الرفع من جودة محتوى البرامج الثقافية الحالية وعبر التنظيم الدوري لتظاهرات السوسيوثقافية وتقديم دروس اللغة العربية والامازيغية لفائدة الاجيال الجديدة المزدادة في بلدان الاقامة وغيرها من الاجراءات يفرض علينا طرح مجموعة من الاسئلة المترابطة والمتمثلة في : هل باستطاعة هذا العرض والاجراءات التي سمها التقرير ثقافية تبقى كافية وقادرة على مزاحمة الثقافة التي تشبع بها الشباب المغربي المزاد ببلد الاقامة ، وهل فعلا تستطيع هذه الاجراءات صنع بنية جذب واستقطاب ثقافي في ظل منتوج وعرض ثقافي مغربي رسمي هزيل يرفع من نسبة جانب الفرجة والتحسيس على تأسيس جانب الوعي و الفكر الصلب لدي عموم المواطنين، اتجاه رسمي يكرس وينتصر لما هو فلكلوري باهت ونفقات عامة مرتفعة دون تقييم موضوعي على اساس الرهانات التنموية والتحديات الوطنية الحقيقية المنتصرة للقيم وبناء الانسان الوطني الفاعل ..

لقد جاء التقرير العام لمشروع النموذج التنموي باقتراح احداث وكالة مغربية للعمل الثقافي بالخارج لتوحيد مجهودات مختلف الفاعلين في مجال تعبئة و دعم مغاربة العالم مع الاعتراف بالدور الذي تقوم هؤلاء المتدخلون الرئيسيون حيث دعوة تقرير اللجنة إلى تعزيز وترسيخ المجهودات المبذولة من طرف قطاع الشؤون الخارجية ومجلس الجالية المغربية بالخارج ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

لقد جاء التقرير في ختام الورش التحويلي لمغاربة العالم ليذكر بأهمية الجالية اليهودية المغربية المتواجدة عبر العالم والتي ظلت حسب التقرير مرتبطة ارتباطا وثيقا ببلدها الأصلي المغرب ،مبدية اهتماما كبير بالعمل الذي يقوم به المغرب اتجاهها والخاص بحفظ الذاكرة اليهودية وتثمين تراثها اللامادي اضافة إلى الاقرار الدستوري بالمكون العبري كأحد مقومات الهوية المغربية وانتهاج المملكة المغربية لسياسة خارجية مرتكزة على الانفتاح والتوازن مما ساهما في خلق دينامية معززة لمساهمة الجالية اليهودية في المسار التنموي بالمغرب وتعزيز قيم السلام والتسامح والحوار .[7]

إن تقرير اللجن وهو يشير إلى مكانة الجالية اليهودية وقوة ارتباطها بالمغرب باعتباره بلدها الأصلي يطرح سؤال اليهود المغاربة المتواجدين على أرض فلسطين المحتلة وعلاقتهم بالممارسة التي تنتهك حقوق الانسان مما يدفع الى الدعوة الى التمييز بين الجالية اليهودية التي هي خارج ارض فلسطين والمؤمنة بقيم السلام والتسامح والحوار واليهود الدين يحتلون ارض فلسطين ويقومون بأعمال اجرامية وحربية مسقطة لجنسيتهم المغربية ومجردتهم من حقوقهم السياسية والمدنية في المغرب ...

على سبيل الختم

إن التقرير العام النموذج التنموي الجديد، و هو يستهدف تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم والرفاه للجميع معلنا مرجعية جديدة للتنمية عبر توجه تنظيمي تنموي جديد يجمع بين دولة قوية مع مجتمع قوي توجه يحشد كافة القوى ضمن توازن يخلق المزيد من فرص التقدم محررة لطاقات مختلف الفاعليين[8] فإنه يفتح النقاش على موضوعات عدة منها شروط وعناصر الدولة القوية والمجتمع القوي ، و مرجعية النموذج التنمية المعلنة

رشيد المذني
باحث في العلوم السياسية والقانونية ،وفاعل مدني

[7] التقرير العام ،ص 142

[8] المملكة المغربية :النموذج التنموي الجديد ،تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم والرفاه للجميع ن التقرير العام ابريل 2021 ص 52